

رئيس مركز أمن عام المصنع الحدودي: نشرنا على تنظيم معابر العودة بدقة

فور اعلان سقوط النظام في سوريا، بدأ النازحون العودة الى بلادهم عبر معبر المصنع الحدودي، حاملين معهم الذكريات والمشاعر بوطن يحملون بالعودة اليه. يوجد حاليا نحو مليون و486 الف نازح في لبنان على لوائح المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، نصفهم تقريبا مسجل حتى العام 2015، والنصف الاخر مدون حتى العام 2019

عند الحدود اللبنانية - السورية في المصنع، بدأت سيارات السوريين تعبر الحدود في مشهد يعكس فرحة عارمة بعودة طال انتظارها. وبعد اعلان سقوط الرئيس السوري بشار الاسد، قرر النازحون العودة الى بلادهم، بعدما امضوا سنوات في لبنان ينتظرون هذه العودة. الكل يأمل في ان تصير سوريا افضل، وان يكون هناك اعمار وتعليم وامن وعمل، فتراجع عمليات القتل والخطف والسرقعة، وتتحمل الحكومة الجديدة مسؤوليتها. شباب يبلغون من العمر 15 عاما، عبروا عن سعادتهم بعودتهم الى سوريا وهم لا يعرفونها. في الوقت ذاته، عاد عدد من اصحاب الاعمال السوريين، مبدئين ثقتهم بقدرة الشعب على النهوض من جديد. لكن، على الرغم من الفرح بالعودة والامل بالمستقبل، لا يزال الحزن يخيم على بعض الذين فقدوا احباءهم خلال الحرب. ومع كل هذه المشاعر المتباينة يدرك العائدون ان طريق اعادة بناء سوريا طويل وشاق. منازل مدمرة وذكريات اليمّة، لكن الامل يبقى حاضرا في النفوس التي ترى ان التغيير هو الخطوة الاولى نحو الاستقرار.

■ بعد سقوط النظام السوري، ما هي الاجراءات التي اتخذت على النقطة الحدودية لعودة النازحين السوريين الى بلادهم؟
□ في ظل سقوط النظام في سوريا، وبدء النازحين بالعودة الى بلادهم يقوم الامن العام اللبناني باتخاذ مجموعة من الاجراءات الروتينية لتنظيم العودة وضمان سيرها بشكل آمن ومنظم. كما يتم اصدار التصاريح اللازمة، حيث تم التأكد من هويات العائدين، والعمل على التحقق من عدم وجود قضايا قانونية معلقة لهم في لبنان. نشرف ايضا على تنظيم معابر العودة لتوفير اجراءات امنية وضمان عبورهم بشكل افضل. هنا، اود ان اشير الى ان كل ما نقوم به يهدف الى تسهيلات منظمة وفقا للقوانين المحلية. كما نعمل بشكل وثيق الى مراقبة تطور الوضع الامني في سوريا، للتأكد من ان العودة لا تشكل خطرا على حياتهم. في حال كانت بعض المناطق السورية، تشهد صراعات

او فوضى، فان ذلك سيكون غير ممكن ومحفوف بالمخاطر. في كثير من الحالات، نتعاون مع المعنيين ونوثق العائدين بشكل دقيق بسجلات خاصة، كي نتأكد من انهم من النازحين السوريين ويعودون. وقد يشمل ذلك، التحقق من الهوية ومتابعة الاجراء عبر الحدود. في اطار ذلك، أوكد ان التدفق الكبير، يضعنا امام تحد بارز اذ لا توجد لغاية الان (النصف الاول من كانون الاول) نظرا الى الاوضاع المستجدة في سوريا جهة مقابلة للتعاون معها، اذ كان التنسيق من قبل جاريا مع الجهات السورية المسؤولة على الحدود.

■ ما هي التحديات التي تواجهكم اليوم في ظل التغيير في سوريا وما هي المخاوف؟
□ اود ان اشير الى ان عدم الاستقرار الكامل في سوريا يجعل البعض يترتب في العودة. لكن في المقابل، قد تؤثر الاوضاع والتوترات التي تحصل نتيجة الحرب في لبنان ايضا على عملية العودة، اذ تعيق عملنا الاوضاع الحاصلة في بعض الاحيان خصوصا في مسألة الامن على الحدود. اضافة الى ذلك، فان الفراغ الامني في سوريا ادى الى ازدياد الفوضى مما يصعب مراقبة الحدود وضبط الحركة عبرها، خاصة في حال حدوث اضطرابات في المناطق القريبة جدا. نلفت ايضا الى ان الفوضى قد تعطي فرصة للراغبين في الهروب الى لبنان نتيجة لغياب الاستقرار في مناطقهم، مما يزيد الضغط من حيث تنظيم المعابر ومنع التسلسل غير القانوني. من ناحية اخرى، اود الاشارة الى ان التغييرات السياسية في سوريا، وفي حال لم تستقم الامور



رئيس مركز امن عام المصنع المقدم ايهاب الديراني.

■ كم تقدرزون الاعداد التي رجعت الى سوريا؟
□ تزامنا مع الوتيرة المتسارعة للامور، وسيطرة المعارضة، يشهد معبر المصنع زحمة لافتة خصوصا في ساعات الصباح، لا تلبث ان تتراجع مع ساعات بعد الظهر. اننا لغاية الان لم نتمكن من اعطاء رقم محدد لأن الاعداد في تزايد، وكلما استقر الوضع في سوريا سنشهد تدفقا اكثر لمئات العائلات. اقولها بشكل واضح، اننا نشهد حركة نشطة مع مواكبة امنية متصلة باجراءات عبور تقليدية بين البلدين. اضيف ايضا ان العائدين الى وطنهم لم تواجههم اي مشاكل تذكر، فما على الشخص الذي يرغب في الرجوع الى وطنه الا تقديم الاوراق الثبوتية وبطاقات الإقامة، ثم يخرج بشكل قانوني، لكن من الطبيعي ان يواجه كغيره ازدحاما طبيعيا.



اعداد العائدين الى سوريا في تزايد



بشكل تام، ودعوة النازحين الى العودة من المجتمع الدولي ومساعدتهم في بلدهم، قد تكون كلها عوامل تؤثر بشكل او بآخر سلبا على الرغبة في الرجوع الى الوطن، حيث ان بعض النازحين السوريين قد يختارون العودة فقط اذا كانت الاوضاع في وطنهم مستقرة وأمنة. هذه العوامل تساهم بشكل كبير في اعاقه برامج الامن العام اللبناني في التعامل مع الملف.

■ هل تؤثر الاجواء المحيطة بكم على سير عملكم؟ وهل من تواصل مع الجهات السورية الجديدة لتذليل العقبات ان وجدت؟

□ ان للامن العام دورا رئيسيا في تنظيم العودة، والتسهيل سيد الموقف. اما الاتصال بالطرف الاخر فهو مقطوع حاليا (قبل ان تستقر الامور مجددا). لكن من جهتنا نقوم بواجبنا على اكمل وجه وننفذ تعليمات المديرية وتوجيهات المدير العام بالتساهل وعدم تعقيد الامور لمن يرغب في العودة الى سوريا، والتشدد وتنفيذ التعليمات الصادرة في ما يتعلق بتنظيم الدخول الى لبنان، كما نسعى بشكل واضح الى معالجة كل المشاكل

■ ما معطياتكم عن المعابر غير الشرعية؟
□ نحن نعلم ان هناك عودة عبر المعابر غير الشرعية، لكننا نؤكد ان جميع الذين يرغبون في العودة الى بلادهم، يمكنهم العودة عن طريق المعابر الحدودية الشرعية، والامن العام جاهز لتسهيل امورهم. أوكد اننا على اهبة الاستعداد لدعمهم والوقوف الى جانبهم. ما اود الاشارة اليه ايضا هو عدم وجود معوقات حاليا لأن ما حصل في سوريا اعطى فرصة كبيرة للنازحين باتخاذ قرارهم السريع والانطلاق نحو معبر المصنع كونه الوحيد الذي فتح ابوابه لتأمين سلامة العائدين.

■ لم تكن الاعداد كبيرة جدا بحجم ما حصل في سوريا، فما هو الدافع لعدم عودة الجميع؟

□ كل ما اقول هو ان السوريين يواجهون معوقات وتحديات تتنوع بين سياسية، واجتماعية، واقتصادية، وامنية، من ابرزها ان بعض المناطق في سوريا لا تزال تشهد بعض التوترات. هذا الوضع قد يجعل العودة الى بعض المناطق غير آمنة مئة ◀



خليكن بالبيت،

واصلين لعندكن!

اطلبوا خدمة التوصيل المنزلية

Home Service عال 1577



نتابع بشكل دقيق التقيد بالشروط المعلنة لدخول السوريين الى لبنان. الى ذلك، نلفت الانتباه الى انه تم رفض عدد كبير من طلبات الدخول لعدم استيفائها الشروط المطلوبة. تضمنت الاسباب عدم حيازة المستندات القانونية اللازمة، او وجود شكوك في شأن صحة الاسباب المقدمة لدخول لبنان.

■ مَن هم الاشخاص الذين يسمح لهم بالدخول الى لبنان؟

□ اود التأكيد على ان التعليمات واضحة بالنسبة البنا، وانه لا يسمح لأي سوري ملاحق بتدابير وملفات قضائية الدخول الى بلدنا. هناك تشديد ايضا بمنع الدخول العشوائي للسوريين، وهنا اؤكد انه يسمح الان فقط بالعودة لمن لديه اقامة شرعية او جواز سفر اجنبي واقامة اجنبية، كما يمكن الدخول ترانزيت، بعد اظهار بطاقة سفر محجوزة. ان السوريين الذين دخلوا هم اصحاب الاقامات وتتوافر فيهم الشروط القانونية. ما اود التشديد عليه ايضا، هو انه لا بد من التأكيد ان عددا كبيرا من الوافدين يتدققون، وانه من واجبي التوضيح ان الاخبار المتداولة عن رفع القيود التي فرضت على دخول السوريين منافية للواقع. اكرر القول بأننا نمنح اذن دخول لمدة اسبوع، اسبوعين او شهر استثنائيا، وفقا لكل حالة تتوافر فيها الشروط الانسانية.

”
نسهل المعاملات والاجراءات
الروتينية للعودة

“
اجراءات لمساعدتهم وتترك لهم حق القرار في الرجوع او عدمه ريثما يستتب الوضع اكثر.

■ هل خط الدخول الى لبنان مفتوح امام الجميع؟

□ اي سوري ملاحق بتدابير وملفات قضائية لا يسمح بدخوله الى لبنان. في سياق آخر نعمل على التدقيق في كل من يرغب في المجيء الى البلد، فيعود وفقا للشروط القانونية وتعليمات تنظيم عملية الدخول. تدرس المديرية العامة للامن العام حاليا ملفات الافراد والعائلات السورية على حدة، مع التركيز على الوضع العائلي والوظيفي، حيث يتم اتخاذ قرارات في شأن ختم بطاقات الهوية او اخراج القيد او جوازات السفر، كما يتم تطبيق الاجراء الاستثنائي الذي يتمثل في توقيع تعهد بالعودة، الذي ينص على السماح بدخول لبنان لمدة زيارة محددة بفترة معينة لا تتجاوز الشهر غير قابل للتמיד. هكذا

◀ في المئة، حيث يمكن ان يتعرض العائدون لبعض العراقيل. كما ان العديد منهم يخشون الرجوع قبل ان يستتب الامن نهائيا وبشكل كامل. اصف الى ذلك ان الاقتصاد السوري يعاني من انهيار كبير بسبب سنوات الحرب. فالبنى التحتية مدمرة، وهناك نقص في الخدمات الاساسية مثل الماء والكهرباء والرعاية الصحية، مما يجعل العودة غير مغرية لكثيرين وخصوصا الذين يواجهون صعوبات اقتصادية. كما انه في ظل غياب اعادة بناء المجتمع السوري على نطاق واسع، اعتقد انهم سيواجهون صعوبة في اعادة الاندماج في مجتمعاتهم المحلية، اضافة الى ان هناك تدميرا للمنازل والاحياء، وصعوبة في ايجاد وظائف وفرص عمل، مما يجعل الاستقرار الاجتماعي صعبا.

■ هل يتم التنسيق مع المفوضية السامية للامم المتحدة لشؤون اللاجئين السوريين؟
□ نحن على تواصل دائم مع المنظمات الدولية، اما اليوم وفي ظل الوضع الضبابي للامور، فان هذه المنظمات تدخل الى سوريا لضمان تسهيل عودة آمنة للنازحين، فالحرب دمرت الكثير من المدن والمرافق الحيوية مما يجعل الحياة اليومية صعبة. منازل عدة تضررت بشكل كامل وهذا ما يضع عبئا اضافيا على العائدين. لذا فان المفوضية تقوم باتخاذ ما يلزم من